

Distr.: General
19 November 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بطلب مجلس الأمن الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إلى أن أواصل إطلاعه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

٢ - ويقدم هذا التقرير آخر المستجدات عن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي خلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وذلك منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/2010/295). ويقدم أيضا استكمالا للجهود المبذولة لتعزيز عملية التكامل الجارية وحشد الموارد من أجل التشغيل الفعلي للمكتب.

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة مع بدء الأعمال التحضيرية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتمثل العملية الانتخابية وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توصيتين رئيسيتين اعتمدهما الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تهدفان إلى إشراك جميع الحركات السياسية - العسكرية في العملية السياسية من أجل استعادة الأمن وتعزيز المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من الهدوء السياسي النسبي، ثمة تقارير عن وقوع أعمال عنف متفرقة وانعدام الأمن في شمال وجنوب



شرق البلد بسبب أنشطة الجماعات المتمردة التي لم تنضم إلى العملية السياسية بعد، إضافة إلى أنشطة جماعات مسلحة أخرى ومجرمين من الداخل والخارج. ولا يزال استمرار ضعف وغياب المؤسسات الإدارية والأمنية الفعالة للدولة خارج العاصمة يشكل عقبة رئيسية.

٤ - وخلال نفس الفترة، واصلت لجنة المتابعة المعنية بتوصيات الحوار السياسي الشامل (اللجنة) الاجتماع وتقديم التقارير عن قضايا السياسة والحوكمة والقضايا الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية. وفي دورتيها المنعقدتين في ٢٧ تموز/يوليه وفي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل.

٥ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، ذكرت لجنة المتابعة أنه لم تنفذ أي توصيات أخرى، كليا أو جزئيا، في فترة ما بين الدورتين. ولذلك، فقد نفذت ٤٣ توصية تنفيذا كاملا و ١٥ توصية تنفيذا جزئيا حتى الآن من أصل ما مجموعه ١١٦ توصية اعتمدها الحوار السياسي الشامل. ويتصل الجزء الأكبر من التوصيات التي لم تنفذ أو التي نفذت جزئيا بالتزامات الحكومة في القطاع الأمني.

٦ - وخلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر، أوفدت لجنة المتابعة مقررين إلى ١٢ منطقة من مناطق البلد الـ ١٦. ونتيجة لانعدام الأمن، لم تتمكن البعثات من زيارة منطقتي فاكاغا أو هوت كوتو في شمال شرق البلد. وعلى وجه التحديد، غطت تقارير البعثات العملية الانتخابية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والحوكمة الرشيدة. وأبرز المقررون غياب مؤسسات الدولة في العديد من المناطق خارج العاصمة وعدم الاكتراث بالانتخابات المقبلة. وكشفت البعثات عن وجود نمط من حوادث الفساد التي تقع في مؤسسات الدولة وأكدت أن هذا الفساد المستشري يشكل عقبة رئيسية أمام تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

٧ - وقد اتخذت الحكومة خطوة أولى هامة سعيًا لتحسين الحالة في منطقة فاكاغا الشمالية الشرقية، التي تعاني انعدام الأمن نتيجة للتوترات السياسية والعرقية وأنشطة ممارسي الصيد غير المشروع واللصوص والجماعات المسلحة، بما في ذلك أنشطة جيش الرب للمقاومة، في الفترة الأخيرة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قام خمسة من كبار وزراء الحكومة بزيارة بيراو، العاصمة الإدارية لفاكاغا، لقيادة حفل مصالحة بين الجماعات العرقية المتعاشية في المنطقة من الغولا، والكارا، واليولو، والهوسا، والسارا، والرونغا، والعرب.

الانتخابات

٨ - منذ انتهاء مدة الولاية الرئاسية المنصوص عليها في الدستور في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، يحكم الرئيس فرانسوا بوزيزيه جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب أحكام التعديل الدستوري الذي أقرته الجمعية الوطنية في ١٠ أيار/مايو، والذي يمدد ولايتي الرئيس والجمعية الوطنية إلى حين إجراء الانتخابات. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أصدر الرئيس بوزيزيه مرسوما رئاسيا حدد فيه ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

٩ - وفي اجتماع مع ممثلي الخاص في ٢ آب/أغسطس، ذكر الرئيس بوزيزيه أن تأجيل الانتخابات لمدة طويلة يعزى إلى الحاجة الملحة إلى إجراء الأعمال التحضيرية الكافية والتغلب على المعوقات اللوجستية خلال موسم الأمطار الذي لا يمكن فيه الوصول عن طريق البر إلى أجزاء عديدة من البلد.

١٠ - وفي ١٠ آب/أغسطس، وافقت اللجنة الانتخابية المستقلة، بدعم من جميع الفصائل السياسية والمجتمع المدني والكيانات الستة المنضوية في الحوار السياسي الشامل، على جدول زمني توافقي منقح للانتخابات يستند إلى المرسوم الرئاسي. وقد حددت في هذا الجدول الزمني مواعيد تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين والجولة الثانية المحتملة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١. وقد أدخل على هذا الجدول الزمني مزيد من التفصيل والتعديل في ١٨ آب/أغسطس في اجتماع للجنة التوجيهية للانتخابات الذي شارك في رئاسته ممثلي الخاص ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة.

١١ - وقد شهدت بداية الأعمال التحضيرية للانتخابات تخفيف بعض التوترات الاجتماعية في بانغي، حيث دفعت متأخرات مرتبات العاملين في قطاع الاتصالات وجرى أيضا تفادي حركة الإضراب التقليدية في قطاع التعليم التي تتزامن مع بدء العام الدراسي في أيلول/سبتمبر.

١٢ - واستعدادا لبدء عملية تسجيل الناخبين، قامت اللجنة الانتخابية المستقلة، بدعم من خبراء دوليين، بتنظيم حلقة عمل خاصة بتدريب المديرين لمنفعة المفوضين التابعين لها استمرت ليومين في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر. وقام المفوضون بدورهم بتدريب أعضاء اللجان المحلية التابعة للجنة الانتخابية المستقلة والعاملين في مجال تسجيل الناخبين الذين بدؤوا عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٥ من أصل ٧٩ مقاطعة، تأخرت تلك العملية لمدة وصلت إلى أسبوع بسبب الشواغل الأمنية والصعوبات اللوجستية.

وعلى صعيد آخر، منع بعض الزعماء السياسيين أحيانا من السفر خارج العاصمة في أيلول/سبتمبر، مما قلل من قدرتهم على إجراء حملات انتخابية.

١٣ - وبدأت عملية تسجيل الناخبين بشكل بطيء ولاحظ المرصد الوطني للانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى والمعهد الديمقراطي الوطني انخفاض درجة مشاركة الأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك زعماء المجتمعات المحلية والزعماء التقليديون. وأفاد المرصد الوطني للانتخابات أيضا أن إجراءات تسجيل الناخبين لم تكن تطبق بشكل موحد وأن السلطات الإدارية المحلية كانت تتدخل في أعمال اللجان الانتخابية المحلية.

١٤ - وقد خلصت اللجنة التوجيهية للانتخابات فيما بعد إلى أن ثمة حاجة إلى زيادة الوعي لدى الناخبين واقترحت عددا من التدابير لتعبئة المجتمع المدني من أجل المشاركة في العملية الانتخابية بشكل أنشط. وقد وجهت اللجنة الانتخابية المستقلة أيضا نداء وطنيا إلى أعضاء لجائها المحلية من أجل تحسين أدائهم في تنفيذ ولايات هذه اللجان. وقد أنجزت عملية تسجيل الناخبين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وتشير النتائج الأولية التي كشف عنها رئيس اللجنة، إلى أنه جرى تسجيل نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة من السكان الذين يحق لهم التصويت.

١٥ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس بوزيزيه اجتماعا مع الجهات المعنية الوطنية والدولية لمناقشة التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وأعرب خلاله عن قلقه إزاء احتمال حدوث تأخير في الأعمال التحضيرية للانتخابات التي تضطلع بها اللجنة الانتخابية المستقلة. كما حث الرئيس الجهات المعنية على تقديم المساعدة من خلال إعادة العملية الانتخابية إلى مسارها، وقدم المبادئ التوجيهية التالية: التحول من نظام القائمة الانتخابية الحوسبة إلى القائمة الانتخابية اليدوية، وتقصير فترة تسمية المرشحين. وناقش أيضا إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية وقرر العودة إلى مرسوم عام ٢٠٠٥. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت مراسيم رئاسية تدخل تعديلات إضافية على حدود الدوائر الانتخابية. وقد أبطلت هذه المراسيم، استنادا إلى قرار أصدره مجلس الدولة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، المراسيم التي صدرت من قبل في آذار/مارس والتي زادت عدد الدوائر الانتخابية التي اعتمدت في انتخابات عام ٢٠٠٥ وعدلت حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، عدلت فترة تسجيل المرشحين بحيث يجرى التسجيل في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بدلا من الفترة من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٦ - وفي ٢١ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر "تجمع قوى التغيير"، وهو ائتلاف من أحزاب المعارضة، بيانات رفض فيها قرارات رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك استخدام نظام القائمة الانتخابية اليدوية، بوصفها أمرا لم يجر التوافق بشأنه، ودعا إلى استقالته على أساس مزاعم بسوء إدارة الأموال العامة، وطلب نشر تقرير مراجعة حسابات اللجنة الانتخابية المستقلة. وهدد التحالف أيضا بالانسحاب من اللجنة الانتخابية المستقلة إذا لم تلب مطالبه. وقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع جميع الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك رئيس الوزراء، والزعماء السياسيين الرئيسيون ووسيط الجمهورية، وكذلك مع الشركاء الدوليين بهدف التقريب بين المواقف وبناء توافق في الآراء. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد سجل للانتخابات الرئاسية ستة مرشحين، بمن فيهم الرئيس بوزيزيه، والرئيس السابق آنج - فيليكس باتاسي، وجان جاك ديمافوت، زعيم الحركة السياسية - العسكرية التي تدعى "الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية".

١٧ - وقد حدثت فجوة في تمويل الانتخابات يجري الآن سدها بفضل مختلف المساهمات والتعهدات المالية، بما فيها تلك المقدمة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان مانحة ثنائية أوروبية وأفريقية. غير أن بعض التعهدات المالية لم تتحقق بعد في عمليات نقل فعلية للأموال إلى صندوق المساهمات الذي يديره البرنامج الإنمائي. ويهدف صندوق المساهمات تحديدا إلى تمويل الأنشطة المتوخاة في مشروع دعم الدورة الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢-٢ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - على الرغم من تباين مستويات التزام مختلف الحركات السياسية والعسكرية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن تنفيذ البرنامج يُعيقه بشدة التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية، واستمرار انعدام الأمن، والقدرة المحدودة على الوصول إلى المناطق النائية في البلد خلال موسم الأمطار، فضلا عن عدم وجود استراتيجية لإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، واجه عمل اللجنة التوجيهية المعنية بشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج معوقات سببها التوترات التي نشأت بين ممثلي بعض الجماعات السياسية - العسكرية في اللجنة من جهة وبين قيادة هذه المجموعات في الميدان.

١٩ - وفي حزيران/يونيه، وافقت اللجنة التوجيهية على الشروع في التحقق من قوائم المقاتلين التابعين للحركات السياسية العسكرية الملتزمة بتوصيات الحوار السياسي الشامل. ووافقت اللجنة على إيفاد بعثتين إلى الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد حيث يوجد معظم المقاتلين الذين سيتم التحقق منهم. وقد وافق ممثلو الحركات السياسية والعسكرية في

اللجنة على هاتين البعثتين بعد أن أفرجت الحكومة عن أموال مخصصة لدفع بدل الغذاء للمقاتلين السابقين.

٢٠ - وفي ٩ آب/أغسطس، شُرع حسب الأصول في عملية التحقق في الشمال الغربي التي شهدت الالتزام الفعلي من جانب قادة الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية و "اتحاد القوات الجمهورية". وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، انتهت من تنفيذ هذه المرحلة من عملية التحقق ثلاث مجموعات من المراقبين العسكريين ووحدة للشرطة المتكاملة تابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قوة حفظ السلام دون الإقليمية، كانت قد انتشرت في مناطق نانا غريبيزي (Nana Gribizi) وأوهام (Ouham) وأوهام - بيندي (Ouham-Pendé). وزار المراقبون العسكريون معسكرات كل من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوات الجمهورية وتحققوا من وجود ٩٩٢ ٥ اسما على القائمة من أصل ٦٠٤٧ من الأسماء التي قدّمتها المجموعتان. بيد أن عدد الأسلحة العسكرية التي تم التعرف عليها كان منخفضا بشكل مقلق.

٢١ - وفي أثناء عملية التحقق، لم يتمكن المراقبون العسكريون من زيارة المعسكرات أو التحقق من قوائم المقاتلين التي قدّمتها "الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى" التي أضعفتها الانقسامات الداخلية بسبب رفض بعض العناصر لعملية السلام الجارية. ولذلك فإن مستقبل مشاركة الجبهة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليس واضحا في الوقت الراهن.

٢٢ - أمّا بعثة التحقق في منطقتي فاكاجا (Vakaga) وهوتي - كوتو (Haut-Kotto) فلم تُنفذ لأسباب سياسية ولوجستية. وأحجمت قيادة "اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع" عن المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفسّرت ذلك بارتفاع مستوى انعدام الأمن الذي يعود إلى وجود عناصر خارجية وجماعات مسلحة محلية على السواء في المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد. وواجهت "حركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة" صراعا على السلطة أفضى مؤقتا إلى انقسام الحركة.

٢٣ - والحكومة، من جانبها، لم تضع بعد استراتيجية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. فتصميم وتنفيذ استراتيجية سليمة بهذا الشأن يشكّلان عنصرين حاسمين لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن تُنفذ استراتيجية إعادة الإدماج بحيث تستفيد منها المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والأفراد من المقاتلين على السواء، وأن توضع بطريقة تكفل الاتساق مع الأنشطة الإنمائية الجارية والمخطط لها.

٣-٢ إصلاح قطاع الأمن

٢٤ - إصلاح قطاع الأمن هو أيضا من العناصر الأساسية لتوصيات الحوار السياسي الجامع. لكنّ تنفيذ الخطة الشاملة لهذا الإصلاح، التي اعتمدت خلال الحلقة الدراسية الوطنية التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قد توقّف منذ أن انعقدت المائدة المستديرة غير الحاسمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ورحل فريق الخبراء الدوليين متعدد الاختصاصات في أوائل عام ٢٠١٠. وتوقّفت عن العمل الآليات السياسية والتقنية التي تم إنشاؤها لإصلاح قطاع الأمن. وأعربت الحكومة عن استعدادها لإعادة تنشيط الخطة والعمل في شراكة مع الجهات المانحة لهذا الغرض.

٢٥ - وينفّذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دورات تدريبية منتظمة للشرطة والدرك والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وستعمل وحدة المؤسسات الأمنية، المنشأة مؤخرا داخل المكتب، مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين ذوي الصلة من أجل وضع الأسس لإنشاء وتنفيذ خطة مستكملة لإصلاح قطاع الأمن.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

٢٦ - لا تزال الحالة الأمنية تتسم بعدم الاستقرار في أنحاء من البلد. وعلى الرغم من أنّ الوضع حول بانغي وجنوب غرب البلاد يتّسم بالهدوء في معظمه، فإنّ أعمال عنف قد اندلعت نتيجة عدم قدرة قوات الأمن الوطني في شمال وشرق البلد، ولوجود حركات تمرد ليست أطرافا في عملية السلام، تضم عصابات إجرامية من بينها قطاع طرق، ولصوص غابات مدججين بالسلاح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد تقارير عن هجمات في الشمال الغربي من البلد. بيد أنّ انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشكل تحديا للأمن في جميع أنحاء البلد.

٢٧ - وجنبا إلى جنب مع حركات التمرد، ولا سيما اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، تقوم مجموعات الدفاع الذاتي الأهلية المحلية بتوفير الأمن فعليا ضدّ العصابات الإجرامية المسلحة والعناصر الأجنبية في مناطق شاسعة من البلد لا تنتشر فيها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ذات التجهيزات غير الكافية أو لا يكون لها فيها وجود يذكر.

٢٨ - ولا يزال تجمّع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام يوجد خارج نطاق عملية ليروفييل للسلام، وليس هناك حتى الآن أي معلومات عن مكان وجود زعيمه، السيد شارل ماسي، الذي اختفى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد حاولت الحكومة

دون جدوى مدّ جسور التواصل مع هذه المجموعة. وفي أيلول/سبتمبر، ذهب الوزير المفوض المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مهمّة إلى نديلي (Ndélé) بهدف الدخول في مفاوضات مع قيادة التجمّع ولكن من دون جدوى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّع التجمّع من نطاق سيطرته العسكرية على الأراضي في الشمال الشرقي، بما في ذلك في منطقتي بامينغي - بانغوران (Bamingui-Bangoran) وفاكادا (Vakada)، لتمتد هذه السيطرة نحو الجنوب وتبلغ منطقة هوتي - كوتو (Haut-Kotto). وتمكّن التجمّع مؤقّتا من بسط سيطرته على المدينتين الاستراتيجيتين يالينغا (Yalinga) في أيلول/سبتمبر وإيبي (Ippy) في تشرين الأول/أكتوبر. وما زال وجوده في شمال نديلي يشكل مصدرا لحالة من انعدام الأمن داخل المدينة، مما دفع بمجموعات من السكان المدنيين إلى الترواح.

٢٩ - ولا يزال الوضع الأمني يتسم بالتوتر في ضواحي مدينة كابو (Kabo) الشمالية الواقعة في منطقة أوهام التي تنشط فيها الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد اندلعت اشتباكات في منطقتي كابو وباتانغافو بين العناصر المتشددة في الجبهة وبين جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية، الذي يعمل أحيانا بالتنسيق مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأفيد بأن معظم العربات التجارية التي تمر عن طريق كابو والحدود التشادية تخضع إلى الابتزاز من قبل أفراد يدّعى انتماءهم للجبهة. وتقوم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من حين إلى آخر بدوريات على الطريق الرئيسي ولكنها لا تسيطر على المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال "الجبهة الشعبية للإصلاح" تتمركز في شمال كاجا باندورو (Kaga Bandoro). منطقة نانا غريبيزي (Nana-Grebizi). ويبدو أنّ وجود قوات من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية قد حال دون شنّ الجبهة الشعبية للإصلاح هجمات على القرى في المنطقة.

٣٠ - وعمد جيش الربّ للمقاومة، منذ إنشائه في جمهورية أفريقيا الوسطى في مطلع عام ٢٠٠٨، إلى إحراق العديد من المنازل ونهب الإمدادات الغذائية وقتل واختطاف المئات من المدنيين وإجبار الآلاف على الفرار من قراهم إلى الأدغال. وقامت مجموعة قوامها نحو ٦٠ من مقاتلي جيش الربّ بالتحرك شمالا من منطقتي مبومو وهوت - مبومو بالجنوب الشرقي إلى منطقتي هوتي - كوتو وفاكاغا. وفي هجمات نُسبت إلى هذه المجموعة، في أيلول/سبتمبر و تشرين الأول/أكتوبر، سقط عدد غير محدد من القتلى في صفوف المدنيين وأعضاء مجموعات الدفاع الذاتي الأهلية المحلية ومقاتلي الجيش. وأفيد بأنّ المجموعة احتجزت عشرات من الأشخاص كرهائن، من بينهم موظفان وطنيان يعملان لحساب المنظمة غير الحكومية "المثلث" (Triangle)، تمكّن أحدهما من الإفلات وقُتل الآخر. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، شهدت واندادجالي (Ouanda Djallé) الواقعة على بعد ١٠٠ كيلومتر إلى

الجنوب من بيراو (Birao) حرق ما لا يقل عن ٨٠ منزلاً ونهب السوق والمركز الصحي. وأُبلغ عن وقوع هجمات أخرى في ٢٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر تعرّضت لها على التوالي قريتا كومبال (Koumbal) وتيرونغولو (Tiroungoulou) الواقعتان على بعد ١١٠ و ١١٧ كيلومتر إلى الجنوب من بيراو. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعرّضت بيراو إلى هجوم من قبل جماعة مسلّحة يُعتقد أنّها تابعة لجيش الربّ للمقاومة. وقامت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تدعمها عناصر من حركة محرّري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، بالتصدي لهذا الهجوم بعد أن تعرضت السوق للنهب وأُخذت تسعة من الرجال والنساء والأطفال كرهائن.

٣١ - وما زالت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية متمركزة في الجنوب الشرقي للبلد، في أوبو (Obo) ودجيما (Djema) في محاولة للتصدي لجيش الربّ للمقاومة. وفي آب/أغسطس، قامت وحدات من هذه القوات متمركزة في سام واندجا (Sam Ouandja) بالانسحاب ضمن عملية لإعادة الانتشار. ويُقال إنّ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بصدد العمل مع أوغندا من أجل الشروع في تقليص حجم هذه القوات في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الاتحاد الأفريقي مؤتمراً في بانغي لمعالجة التهديد الذي يشكله جيش الربّ للمقاومة لجمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة. وحضر المؤتمر وزراء الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وممثلون للسودان. وأسفر الاجتماع عن سلسلة التوصيات المتعلقة بالتنمية والشؤون الإنسانية والأمن شملت ما يلي: إنشاء مركز للعمليات المشتركة، وتشكيل لواء مشترك، وزيادة التعاون في القيام بدوريات على الحدود. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم اللوجستي للمؤتمر، وعقد على هامشه جلسة للمشاركين من الممثلين لبعثات الأمم المتحدة في المنطقة من أجل تسهيل تحسين تبادل المعلومات وتنسيق المبادرات السياسية فيما يتعلّق بالتهديد الذي يشكله جيش الربّ للمقاومة على الاستقرار في المنطقة.

رابعاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٣ - ما زال أداء الاقتصاد الكلي في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عام ٢٠١٠ يبعث على الرضا. وما فتئ الاقتصاد يشهد حالة من الانتعاش بعد الاستئناف التدريجي لصادرات الأخشاب والماس وتعزيز الاستهلاك المحلي. ومن المتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي نسبة ٣,٣ في المائة ليزيد بذلك عن النسبة التي تحققت في عام ٢٠٠٩ وقدرها ١,٧ في المائة. وتجسيدا للإنتاج الزراعي الجيّد، انخفض متوسط التضخم السنوي من ٣,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٠,١ في المائة في آب/أغسطس، ومن المتوقع أن يظل في حدود

١ المائة في نهاية عام ٢٠١٠. أمّا العجز في الحساب الجاري الخارجي فمن المتوقع أن يتفاقم ليصل إلى ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة لارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

٣٤ - وتشير البيانات المالية في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى أن أداء الميزانية كان قويا، مما يعكس تعزيز جهود جمع الإيرادات وتوخي الحصافة في إدارة الميزانية. ونتيجة لذلك، ارتفعت الموازنة المالية الأولية المحلية لتحقيق فائضا في مقابل عجز مقرر بنحو ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، ستعود الموازنة الأولية المحلية لتواجه عجزا مع نهاية العام (١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بسبب الزيادة المرتقبة في النفقات مع حلول نهاية السنة، والتكاليف الاستثنائية الناجمة عن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في مطلع عام ٢٠١١.

٣٥ - ومن المتوقع، بالنسبة لعام ٢٠١١، أن تتسارع وتيرة النمو لتبلغ ٤,١ في المائة وتكون مصحوبة باعتدال في معدلات التضخم (نحو ٢ في المائة). وبما أنه من المتوقع أن تزيد الإيرادات وتنخفض النفقات المتصلة بالانتخابات، فإن عجز الموازنة المالية الأولية المحلية من المنتظر، إذا تم توخي الحصافة في إدارة الميزانية، أن ينخفض ليلغ صفر في المائة في عام ٢٠١١.

٣٦ - وعلى الرغم مما أحرز في السنوات الأخيرة من تقدّم يشهد به التنفيذ المتواصل لبرنامج متوسط الأجل يدعمه صندوق النقد الدولي، فإنّ البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة، منها ضعف القدرات الإدارية، وضعف النمو عن مستوى الإمكانيات، وعدم التنوع في قاعدة الصادرات، وانخفاض نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتقوض هذه العوامل الجهود الرامية إلى توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية والاجتماعية. ولهذا، من المهم الحفاظ على زخم عملية الإصلاح، والحصول على الدعم التقني والمالي المناسب من المجتمع الدولي.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٧ - الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ركزت أساسا على الاستجابة لاحتياجات ٢٥ ٠٠٠ لاجئ و ١٩٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وواجه العمل الإنساني عدة تحديات، من بينها: زيادة حوادث العنف والتهديد باستخدام العنف من قبل جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من البلاد؛ إلى جانب الإجرام؛ والقيود اللوجستية، وغياب مؤسسات الدولة في معظم أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمات الإنسانية الناجمة عن

الكوارث الطبيعية سلبا على الحالة الإنسانية. وأدت الفيضانات التي اجتاحت بوسانغوا في آب/أغسطس وكوانغو في أيلول/سبتمبر إلى حالات تشرد مؤقت للسكان.

٣٨ - وارتفع عدد المشردين داخليا في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة لا سيما في منطقتي أوت مبومو ومبومو اللتين شهدتا نزوح ٣٢ ٠٠٠ شخص، بينهم ٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتركز المشردون داخليا في خمس بلدات هي بانغاسو ورافاي وزيميو ومبوكي وأوبو. ففي أوبو، شكل عدد المشردين داخليا عبئا إضافيا كبيرا على الموارد المحدودة المتاحة بالفعل للسكان المحليين، بما في ذلك القدرة على إنتاج إمدادات كافية من الأغذية. وفي شهري حزيران/يونيه وآب/أغسطس، قدمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني إمدادات طوارئ وأغذية للاجئين والمشردين داخليا في تلك المنطقة. ورغم حدوث انخفاض كبير في عدد الهجمات التي يشنها جيش الرب في تلك المناطق، ما زال المشردون داخليا يعيشون في حالة خوف من تجدد العنف. ومن ثم، فإن من غير المرجح أن يعود هؤلاء النازحون إلى قراهم في المستقبل القريب وقبل بدء الموسم الزراعي المقبل في أوائل عام ٢٠١١. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة أيضا إلى مجموعات أخرى من اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة إلى ٣ ٥٠٠ لاجئ سوداني في سام أوأانجا بمنطقة هوت كوتو، وإلى ٣١ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا في لوباى الواقعة جنوب غربي البلاد والمتضررة من النزاعات العرقية الدائرة في المقاطعة الاستوائية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٩ - وقد أحرز تقدم كبير في تعزيز وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع. إذ أصبح بالإمكان مرة أخرى الوصول إلى المناطق الواقعة شمال نديلي بعد رفع القيود المفروضة على توزيع المساعدات الإنسانية، والتي كان ينظر إليها على أنها تدعم تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٧ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص المعني بحقوق الإنسان المشردين داخليا، الدكتور والتر كالين، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك منطقة نديلي، وكان من النتائج الفورية لزيارة الدكتور كالين موافقة الحكومة رسميا على السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى أي مكان في البلد دون قيد، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. وبفضل مزيد من المفاوضات التي قادها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع جهات فاعلة من غير الدول بما في ذلك تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من استئناف تقديم المساعدات إلى ١٥ ٠٠٠ شخص من المتضررين بشكل مباشر من النزاع الدائر في منطقة بامنغي - بانغوران. ومع ذلك، ففي إحدى

الحالات أثر عدم الأمن على تقديم المساعدة الإنسانية. ففي آب/أغسطس، أوقفت عناصر مجهولة الهوية بعثة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام لعدة ساعات بالقرب من كابو، وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا تم إيقاف بعثتين أخريين إحداهما برئاسة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأخرى برئاسة بعثة توطيد السلام عند نقطة مراقبة غير رسمية في منطقتي بوزوم وبابوا المتاخمتين حيث تعرضتا للتهديد من قبل عناصر جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية. وفي النهاية سمح للبعثتين بمواصلة طريقهما بعد دفع بعض الأموال.

٤٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم برنامج الأغذية العالمي أيضا مساعدات من السلع الغذائية والأغذية التكميلية لـ ٤٨٠.٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة والمتضررة من النزاعات. ويسرت إدارة برنامج الأغذية العالمي الدعم اللوجستي للأنشطة الإنسانية من خلال خدمات الأمم المتحدة الجوية للمساعدة الإنسانية، ومرافق التخزين وأسطول شاحنات النقل، مما أسهم في تخزين البضائع ونقلها وتحرك الأفراد على نحو آمن وموثوق به.

٤١ - لكن يظل التمويل المقدم لدعم برامج المساعدة الإنسانية والانتعاش المبكر غير كاف ولا يمكن التنبؤ به. فقد قام الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية بجمع وإنفاق ٦ ملايين دولار حتى الآن، في حين لدى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الاحتياجات العاجلة لنحو ١٨.٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية استقروا في جنوب جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تقديم ٣ ملايين دولار إضافية. وفي تموز/يوليه، منح منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٠٠.٠٠٠ دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل تغطية حالات الطوارئ التي تفتقر إلى التمويل. وقد تم حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، جمع ٦٤ مليون دولار فقط من خلال عملية النداء الموحد تغطي أقل من ٤٥ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ١٤٥ مليون دولار. ويثير القلق بصفة خاصة نقص التمويل اللازم لتوفير المأوى والرعاية الصحية والتعليم، والحماية، والانتعاش المبكر.

سادساً - الأنشطة التنفيذية لدعم الانتعاش والتنمية

٤٢ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري مشاركته النشطة في مواجهة التحديات العاجلة، بما في ذلك الحماية وانعدام الأمن الغذائي والانتعاش على المدى الطويل وقضايا التنمية، ومن بينها مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٣ - في إطار برنامج التغذية المدرسية، واصل برنامج الأغذية العالمي المساهمة بالغذاء في توفير الوجبات المدرسية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنحو ٢٣٣ ٠٠٠ طفل من أطفال المدارس خلال العام الدراسي الذي بدأ في أيلول/سبتمبر.

٤٤ - وفي قطاع الصحة، قدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم للحكومة في تنظيم حملة وطنية للتصدي لوباء الحمى الصفراء بدأت في عام ٢٠٠٩. وقد نفذت المرحلة الأولى من الحملة في تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس في اثني عشرة منطقة صحية في جميع أنحاء البلد وتم خلالها تحصين ١,٥ مليون شخص. ونفذت المرحلة الثانية، التي تهدف إلى تحصين ١,٧ مليون شخص إضافي، في الفترة من ١٥ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في مناطق أوهام وأوهم بندي، وكيمو، وأواكا، ونانا غريبيزي الواقعة في شمال غرب البلاد ووسطها، وسوف تستأنف في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في مناطق فاكغا، وبامغي - بانغوران، وهوت كوتو، ومبومو وهوت مبومو الواقعة في شمال غرب وجنوب شرق البلاد. وفي آب/أغسطس، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم للحكومة في تلقيح ٤٠٠ ٠٠٠ شخص على الصعيد الوطني ضد إنفلونزا الخنازير.

٤٥ - وما زالت جمهورية أفريقيا الوسطى من بين البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث وصل معدل انتشار المرض إلى ٦,٢ في المائة، ويقدر عدد المصابين بالفيروس بحوالي ١٦٠ ٠٠٠ شخص. ومن أصل ٣٩ ٠٠٠ شخص يستحق الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات، تلقى ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ شخص العلاج. وتعكف اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز حاليا على وضع خطة استراتيجية وطنية جديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وفي آب/أغسطس قدم برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لليونيسيف الدعم للحكومة في وضع مقترحات كي تقدم إلى الجولة ١٠ لاجتماعات الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز التي تهدف إلى تلبية احتياجات النساء والأطفال الأكثر ضعفا. وقد تم تدريب ٥٥ طبيبا يشغلون وظائف رئيسية تتعلق بالوقاية في جميع أنحاء البلاد على المبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية بشأن العلاج بمضادات الفيروسات، وتم تدريب ٦٦٠ شابا من المثقفين الأقران في "بيوت الشباب" في باوا، وبوسانغوا على تعزيز سبل الوقاية الأولية في أوساط الشباب. ويعمل أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المنظمات غير الحكومية المحلية على توزيع ٢ ٨٠٠ ٠٠٠ وسيلة من وسائل منع الحمل.

٤٦ - ولا تزال الملاريا تشكل تهديدا خطيرا للسكان. وفي محاولة لحماية السكان من المرض، وبخاصة الأطفال والنساء الحوامل من هذا المرض، قامت اليونيسيف وشركاؤها بتوزيع ناموسيات البعوض في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - وفي قطاع التعليم، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة التربية والتعليم في إجراء إصلاحات ووضع سياسات جديدة لتحسين نوعية التعليم في البلد. ويستهدف أحد عناصر الإصلاحات الجديدة تنقيح القوانين القائمة المتعلقة بالتعليم لزيادة فرص الحصول على تعليم أفضل في بيئة آمنة. وتعمل اليونيسيف أيضا على دعم الحكومة في تطوير إدارة الموارد البشرية من أجل ضمان نشر معلمين مؤهلين في المدارس.

٤٨ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان من جانبه، الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والمواليد، بطرائق عديدة من بينها إنشاء آلية لمتابعة حالات وفيات الأمهات في جميع أنحاء البلاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الصندوق أيضا الدعم التقني والمالي للبدء في تعداد السكان المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٣.

٤٩ - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج شامل يجمع بين عدة أشكال للتدخل في حالات الطوارئ، منها على سبيل المثال توزيع الأدوات والبذور واتخاذ تدابير إنمائية أطول أجلا، بما في ذلك إنتاج البذور وتعزيز القدرات الإدارية لجماعات من المزارعين. وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين مستوى معيشة ١٨ ٠٠٠ مزارع وأسرههم.

٥٠ - ووفاء بالتزاماته، في إطار استراتيجية الحد من الفقر، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تقييم أولوياتها البيئية وإذكاء الوعي بالقضايا البيئية.

سابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥١ - منذ تقديم تقريره السابق، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والجماعات المسلحة المحلية والأجنبية ومجموعات الدفاع عن النفس، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع في شمال البلد. وغالبا ما يكون الضحايا من النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا. وقد خلقت عمليات التشرد والإجرام والاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية

والجماعات المسلحة، إلى جانب الفقر المدقع للسكان، أزمة في الحماية تفاقمت بفعل النقص في قدرات السلطة القضائية. واتسمت حالة حقوق الإنسان أيضا بانتشار حالات الإفلات من العقاب على نطاق واسع بين مختلف الفئات، بما في ذلك بين قوات الأمن وموظفي إنفاذ القانون، وخاصة "مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى".

٥٢ - وقد أنشأت الجهات الفاعلة من غير الدول أنظمة موازية للعدالة والإدارة في مناطق عدة، منها بامنجي - بانغوران، وناغا غريبيزي، وأوهام، وأوهام بندي وفاكاغا. وتنتشر في هذه المناطق الاعتقالات غير القانونية وحالات الاحتجاز والتعدي على حقوق السجناء، والتعذيب وسوء المعاملة، والإعدام التعسفي أو بدون محاكمة، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، جنبا إلى جنب مع عدالة الغوغاء والالتهمات بممارسة السحر، الذي يستهدف غالبا الفتيات أو النساء المسنات.

٥٣ - وما زال التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يشكل تحديا من نواح شتى بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بحالات الاغتصاب والممارسات الثقافية والتقليدية. وتحول هذه الأجواء دون قيام الضحايا بالإبلاغ عن مثل هذه الحالات، أو حتى مناقشتها، خوفا من انتقام مرتكبي تلك الحوادث أو أسر الضحايا، وخاصة في البيئات الريفية. وتبدو السلطات الوطنية عادة غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ إجراء إزاء حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أو مساءلة مرتكبيها. وقد ساهمت هذه التحديات في استمرار دورة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بحالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٥٤ - ولمواجهة هذه التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، استمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء تحقيقات منتظمة، وأخذ زمام المبادرة في أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية للمجتمع المدني والهيئات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥٥ - وقد زاد المكتب أيضا من أنشطة رصد حالة حقوق الإنسان في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز، من خلال التحقيقات وزيارات المتابعة، وتقديم المشورة القانونية للسكان حول كيفية الوصول إلى العدالة. ومن شأن توفير التمويل من صندوق بناء السلام من أجل تشييد سجنين في كل من بريا وبوكا أن يساعد في معالجة مشكلة الازدحام المفرط والمزمن في منظومة السجون.

٥٦ - إضافة إلى ذلك، عزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته الاستشارية من خلال التفاعل مع السلطات الوطنية والمحلية للبحث عن

حلول لحماية الأفراد في حالات الخطر وبناء قدرات قادة المجتمعات المحلية والجماعات في الوصول إلى العدالة.

٥٧ - وروج المكتب أيضا لضرورة تعزيز وجود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، من أجل تأمين الحماية الفعالة للمدنيين في تلك المناطق. وقد أنشأت الحكومة في أيلول/سبتمبر، فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لتحسين تنسيق الجهود الإنسانية وجهود الحماية والسعي إلى الحصول على دعم خارجي لمعالجة مشكلة جيش الرب للمقاومة. وفي حزيران/يونيه، سهل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واليونيسيف مشاركة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مؤتمر نجamina المعني بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة والجماعات المسلحة. والتزمت الحكومة في هذا المؤتمر، بدعم أحكام إعلان نجamina، الذي يدعو إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة وإلى إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم. وقد عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة المتابعة لإعلان نجamina في بانغي يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أتاح الفرصة لمناقشة تنفيذ خطة عمل الإعلان لعام ٢٠١٠.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، وبغية تنفيذ التدابير التي طرحت أمام مجلس حقوق الإنسان أثناء استعراض تقارير حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، في أيار/مايو ٢٠٠٩، قامت الحكومة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بالتوقيع على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، اللذين يغطيان على وجه التحديد اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والبغاء، والاتجار بهم.

٥٩ - وإضافة إلى ذلك، وبدعم من الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وضعت اللجنة الوطنية الدائمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مشروع قانون لدمج أحكام بروتوكول البحيرات الكبرى لمنع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وأصدرت الحكومة أيضا مرسوما مشتركا بين الوزارات لإدخال مواد عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضمن مناهج التدريب التي تدرسها قوات الدفاع والأمن.

٦٠ - وفيما يتعلق بسيادة القانون وإقامة العدل، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال "مشروعه لتعزيز سيادة القانون" وبتنسيق من صندوق بناء السلام، الدعم للمحاكم والهيئات القضائية فيما يتعلق بتدريب القضاة وضباط الشرطة القضائية.

ثامنا - القضايا المتعلقة بنوع الجنس

٦١ - استمر ممثلي الخاص، منذ تقديم تقريره السابق في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومساهمتها في الحد من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، امتثالاً لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ولخطة العمل الوطنية المعنية بتنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية.

٦٢ - وتتفاقم الظروف الصعبة التي تواجهها المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب الفقر المدقع، فضلاً عن عدم الاستقرار وانعدام الأمن، مما يحد من آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يحول بدوره دون حدوث تحسن كبير في إذكاء الوعي بالقضايا التي تؤثر على المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. ومنذ إجراء الحوار السياسي الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بذلت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، جهوداً قوية لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. ورغم هذه الجهود، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٦٣ - وفي محاولة لإذكاء الوعي على الصعيد السياسي، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كثب مع الحكومة في عدد من المبادرات، بما في ذلك اعتماد مجلس الوزراء لتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والفحص والمراجعة الحاليين لقانون الأسرة.

٦٤ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، التقى ممثلي الخاص بيرييجيت تواديرا، زوجة رئيس الوزراء والأمين العام لـ "روبان بلان"، وهي منظمة غير حكومية وطنية تعمل في مجال صحة الأم، من أجل مناقشة العمل الذي تقوم به هذه المنظمة غير الحكومية والدعم الذي يمكن أن يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الشأن. ويجري حالياً التحضير لتنفيذ حملة توعية عامة في المحافظات بشأن وفيات الأمهات.

٦٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع عدد من الشركاء من أجل معالجة مسألة التمثيل السياسي للمرأة، والنهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك حمايتها. وفي إطار الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للحكومة لتنظيم حلقة عمل في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لممثلي الحكومة والمجتمع

المدني، ووكالات الأمم المتحدة من أجل استعراض تنفيذ هذا القرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع استراتيجيات لزيادة فرص تنفيذه في المستقبل.

تاسعا - حماية الأطفال

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الاشتباكات المتقطعة وانتشار مظاهر الإحرام، لا سيما في مناطق الشمال الشرقي والجنوب الشرقي، إلى تشريد مزيد من الأشخاص، ومن ثم زيادة التحديات التي تواجه جهود حماية الأطفال الذين يعيشون غالبا في فقر مدقع ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية.

٦٧ - وأعاق انعدام الأمن أيضا بشدة قدرة الأمم المتحدة على رصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وهو أمر ما زال يثير قلقا بالغا. ونظرا لنقص الموارد البشرية والمالية، فإن آلية الرصد والإبلاغ (MRM) المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لم تعمل بكامل طاقتها. ومع ذلك، يواصل ممثلو وكالات الأمم المتحدة الاجتماع بانتظام، تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واليونيسيف، من أجل تعزيز آلية الرصد والإبلاغ والتأكد من تشغيلها في عام ٢٠١١.

٦٨ - وبدعم من اليونيسيف وبتمويل من صندوق بناء السلام، شارك ١٨٤٦ طفلا من الأطفال المتضررين من الحروب، من بينهم ٤٣٢ طفلا كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة في الشمال، في الأنشطة الرامية إلى الحد من قابلية التعرض للتجنيد في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، بما في ذلك التدريب على المهارات الحياتية والتعليم غير النظامي، وتقديم المشورة الفردية والأنشطة المدرة للدخل.

عاشرا - العلاقات بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٦٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم السياسي لعمليات البعثة في أفريقيا الوسطى وقام ممثلي الخاص في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، بزيارة مقر القيادة الأمامي للبعثة في أبيشي من أجل مناقشة كيفية دعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية المصالحة بين الأعراق المختلفة التي تجري حاليا والترتيبات الأمنية في شمال شرق البلاد بعد انسحاب قوات البعثة.

٧٠ - وخلال الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقامت بعثة مشتركة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بزيارة كل من نجامينا ومقاطعة فاكاغا وبانغي لتقييم التهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة بانسحاب البعثة، وأيضا لإجراء تقييم للوضع في مرحلة ما بعد البعثة. وقد عرض ممثلي الخاص المعني ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد السيد يوسف محمود الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقييم على مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأكد على الضعف الشديد لمفرزة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في بيراو، وانخفاض التوتر العرقي، وأشار إلى أن الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية والإجرامية تهدد الأمن والاستقرار في شمال شرق البلد أكثر من جيش الرب للمقاومة.

٧١ - وقد شجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الحكومة وقدم لها المساعدة التقنية من أجل إجراء تقييم موثوق به للاحتياجات التي سيتم نشرها في فاكاغا. وأحيل التقييم إلى مجلس الأمن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر للنظر فيه. وشجع المكتب الحكومة أيضا على إقامة جسور مع شركاء ثنائيين من أجل بناء قدرة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٧٢ - واستجابت البعثة لطلبات المكتب من أجل الحصول على دعم لوجستي وجوي. وفي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، يسرت البعثة انتقال وفد من اللجنة التوجيهية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى بيراو وتيرينغولو من أجل الإطلاق الرسمي لحملة توعية الأهالي بشأن التحقق من قوائم المقاتلين السابقين. ومن شأن تعذر الوصول إلى العناد الجوي للبعثة بعد انتهاء ولايتها أن يؤثر سلبا على قدرة المكتب على الوفاء بولايته في شمال شرق البلاد. إضافة إلى ذلك، فإن الإنشاء المقترح لمكتب إقليمي تابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بيراو سيواجه تحديات لوجستية وأمنية كبيرة.

حادي عشر - أنشطة لجنة بناء السلام

٧٣ - قام رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام السفير يان غراولس، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، بزيارة إلى بانغي خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه. وتركزت المناقشات بصفة رئيسية على العملية الانتخابية، وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومتابعة

توصيات الحوار السياسي الشامل، وإصلاح قطاع القضاء، والمضي قدما في استعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٤ - وعقدت لجنة بناء السلام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة اجتماعات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، كرستها لما يلي: إصلاح قطاع القضاء، في حضور السيد لاورنت نغون بابا، وزير العدل؛ والانتخابات؛ وحالة الأشخاص المشردين داخليا، التي قدم الدكتور والتر كالين، ممثلي الشخصي المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا، خلالها إحاطة بشأن مهمته الأخيرة إلى البلد. وقدمت لجنة بناء السلام أيضا مساهمة كبيرة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الأوسع لجمع الأموال من أجل سد الفجوة في ميزانية الانتخابات.

٧٥ - وواصل الرئيس جهود اللجنة الرامية إلى توحيد صف الشركاء دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، قام الرئيس بثلاث زيارات إلى البنك الدولي من أجل تعزيز التعاون مع اللجنة وتحقيق قدر أكبر من التماسك والفعالية في إجراءات كل منهما. وأدت هذه المساعي التي لا تفتر إلى عقد لقاء رفيع المستوى، على هوامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من أجل التصدي لتحديات بناء السلام والتنمية في البلد. وكان أيضا من بين الذين حضروا اللقاء، الذي اشتركت في تنظيمه لجنة بناء السلام والبنك الدولي، الرئيس بوزيزي، والسيدة اوبياغيلي ايزي كويسيلي، نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا، والسيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعدة ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون إقليمية، بالإضافة إلى ممثلي الخاص. وأشارت في ذلك الاجتماع إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشدت بقرار الحكومة بطلب إضافتها إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام، وشجعتها على مواصلة إبداء الشواهد على ملكيتها للمسألة. وأعلن البنك الدولي، من باب الاعتراف بالشراكة المعززة بينه وبين لجنة بناء السلام، عن دعم إضافي استثنائي من المؤسسة الإنمائية الدولية قدره ٢٠ مليون دولار، بغرض تسريع إنجاز مشروع زراعي جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعلن البنك الدولي أيضا عن استعداداته للإسهام في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين المستقبليين، تعقد بعد نجاح إجراء الانتخابات.

ثاني عشر - صندوق بناء السلام

٧٦ - أوشك اكتمال تنفيذ المشاريع التي وافق عليها صندوق بناء السلام، في إطار اعتماده الأول البالغ قدره ١٠ ملايين دولار على الاكتمال، إذ بلغ متوسط معدل التنفيذ نسبة ٨٨ في المائة.

٧٧ - وفي باوا ونديلي، واصلت أنشطة العيادات القانونية المتجولة وتدريب الكوادر القانونية المساعدة، مساهمتها في تعزيز إمكانية الحصول على العدالة في المناطق الريفية. وتعززت مشاركة المرأة في عمليات حل النزاعات من خلال أنشطة الائتمانات البالغة الصغر والتدريب في مجالي حل النزاعات وحقوق الإنسان. وفي مجالي عمالة الشباب وإيجاد فرص العمل، وفر الصندوق الدعم لإعادة تنشيط مراكز التدريب في بوزوم وبوسانغوا وبريا، من أجل المساعدة في بناء رأس المال البشري وتعزيز عمالة الشباب. وجرى توفير الدعم لإنعاش المجتمعات المحلية في المناطق الرئيسية المتأثرة بالنزاع من خلال تعزيز الروابط المشاركة في أنشطة إدراج الدخل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وأدى وجود هؤلاء الأفراد المعنيون ببناء السلام إلى نشوء الثقة وسط الجمهور في عملية بناء السلام. وأقيمت محطتان إذاعيتان بمجتمعتان في بيراو وباووا، من أجل رفع درجة الوعي بعملية بناء السلام.

٧٨ - ويسير بسلاسة تنفيذ المشاريع المدرجة تحت الاعتماد الثاني من صندوق بناء السلام، البالغ قدره ٢٠ مليون دولار، الذي وافقت عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد شرعت اللجنة التوجيهية المشتركة في إقرار المشاريع المفردة، على نحو يتسق مع أولويات بناء السلام الرئيسية، حسبما جرى تحديدها في خطة الأولويات المنقحة. وتركز هذه المرحلة الثانية على وجه الخصوص على مجالات إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون وإنجاز مكتسبات السلام في المناطق المستهدفة المتأثرة بالنزاع.

٧٩ - وسينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشروعين لإعادة بناء بعض الثكنات والسجون باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لأداء القوات العسكرية وقوات الشرطة لوظائفها بكفاءة. وفي مجال سيادة القانون، ستركز المشاريع التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إصلاح القضاء وتعزيز إنجاز المهام القضائية في المناطق المتضررة من النزاع.

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، جرى إقرار مشروعين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجالي دعم عمالة الشباب وإعادة تنشيط الاقتصاد في المناطق المتضررة من النزاع. وسيجري توفير الدعم بصفة خاصة من أجل تيسير إدماج المزارعين الشباب في الاقتصاد وإنعاش الأنشطة الزراعية التي تضطلع بها ٥٥٧٠ أسرة ريفية.

ثالث عشر - التكامل ورؤية الأمم المتحدة المشتركة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

٨١ - عملت الأمم المتحدة على دفع عملية التكامل إلى الأمام منذ تأسيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأكمل فريق تنسيق السياسات، الذي يجمع بين قيادي المكتب المتكامل لبناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، إعداد مشروع إطار استراتيجي متكامل يتضمن الآفاق المستقبلية لرؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية للأمم المتحدة في مجال دعم التقدم نحو ترسيخ السلام في البلد. وتمثل الأهداف المتفق عليها على الصعيد القطري في ما يلي: إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ ودعم إعادة بسط سلطة الدولة على كامل الإقليم الوطني؛ وتحسين الخدمات الأساسية والإنعاش المجتمعي.

٨٢ - وجررت مواءمة الإطار الاستراتيجي المتكامل بصورة وثيقة مع الأولويات الوطنية للبلد والإطار الاستراتيجي لبناء السلام التابع للجنة بناء السلام. ويتضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل مجموعة من النتائج المتفق عليها، سيضطلع المكتب المتكامل لبناء السلام والفريق القطري بإنجازها في عام ٢٠١١، كما يتضمن تحديد الأطر الزمنية والمسؤوليات المتعلقة بإنجاز المهام المتفق عليها وذات الطبيعة الحاسمة لترسيخ السلام، بما في ذلك الآليات المتفق عليها للرصد والتقييم.

رابع عشر - دعم البعثة

٨٣ - أسفر دعم البعثة عن تعزيز قدرة المكتب المتكامل لبناء السلام، من خلال خفض معدل الشواغر من ٤٥ في المائة في حزيران/يونيه، إلى ٢٢ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر، عن طريق تعيين موظفين فنيين وأفراد لدعم البعثة. ولكي يواصل المكتب المتكامل لبناء السلام تعزيز أنشطته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب تزويده بمبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار خصما على خطة المقتنيات في إطار مشتريات عام ٢٠١٠.

٨٤ - وأجّلت الإجراءات المتعلقة بعدة عناصر هامة من خطة المقتنيات في إطار مشتريات المكتب المتكامل لبناء السلام، بسبب عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي لا تزال قيد النظر، والقرارات المتعلقة بالتخلص من فائض أصولها. وكان المكتب المتكامل لبناء السلام قد طلب تحويل بعض أصول البعثة من تشاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المركبات ومولدات الكهرباء والمباني الجاهزة، بغرض استيفاء متطلبات العديد من برامج دعم المكتب.

٨٥ - وأسفر دعم البعثة أيضا عن تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب المتكامل لبناء السلام، من خلال كفالة توافر الخدمات الأساسية، وانتظام إمدادات الوقود لمولدات الكهرباء، وربط المكاتب الإقليمية بشبكة حواسيب المكتب، من خلال استخدام الربط عن بعد باستخدام السواتل. وتسهم القدرة المعززة لهذه المكاتب بقدر كبير في تعزيز قدرة المكتب المتكامل في مجالات الرصد والتحليل وتقديم المشورة إلى بانغي بشأن المسائل السياسية والأمنية ومسائل حقوق الإنسان.

خامس عشر - ملاحظات

٨٦ - تمثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية منعطفا هاما باتجاه الحقبة التالية المتعلقة ببناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أشجع بقوة اللجنة الانتخابية المستقلة على المساهمة بجهودها في الالتزام بالجدول الزمني، الذي اتفق عليه جميع أصحاب المصلحة، ومعالجة التحديات التقنية واللوجستية البارزة بصورة فورية وعلى نحو يتسم بالشفافية. وأناشد أصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة العمل بروح المسؤولية وبنية سليمة تجاه تحقيق المصالح الطويلة الأجل للبلد. وينبغي أن يتمتع المرشحون للانتخابات بحرية الحركة في جميع أرجاء البلد من أجل تنفيذ حملاتهم الانتخابية. وأدعو أيضا الشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي بغرض كفالة شفافية الانتخابات ومصداقيتها وشمولها وانعقادها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حسبما هو مقرر.

٨٧ - ويتمثل العنصر المكمل الحاسم للانتخابات، الذي ورد ذكره في توصيات الحوار السياسي الشامل، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبينما اكتملت عملية التحقق في شمال غرب البلد، فإن بطء التقدم المحرز يظل من الأشياء المثيرة للقلق. وأحث الحكومة على الانتهاء من صياغة استراتيجية شاملة وجامعة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

٨٨ - ومن المهم كفالة بقاء جميع الفئات على التزامها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك، الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، على الرغم من صغر حجمهما نسبيا. ويجب أيضا بذل الجهود من أجل اجتذاب المجموعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كي تنضم إليها، ومن أجل نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي والمليشيات الإثنية.

٨٩ - ويتعين إنجاز أشياء أكثر من ذلك بكثير من أجل تعزيز قدرة وإمكانات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد توقف تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني على

امتداد السنة الماضية ويتعين أن يعاد تنشيطه. وستظل حالة من انعدام الأمن النسبي سائدة في البلد ما لم يتوفر التدريب المناسب والمعدات المناسبة لأفراد الأمن لمواجهة التحديات التي تشكلها المجموعات المسلحة، التي تتحرك بحرية داخل البلد وعبر حدوده غير المؤمنة. وأحث الشركاء الثنائيين على الاستجابة لمناشدات الحكومة من أجل مساعدة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتمكينها من توفير المزيد من الأمن، وبخاصة في منطقة الشمال الشرقي غير المستقرة.

٩٠ - وأشيد بالاتحاد الأفريقي لعقدته المؤتمر المتعلق بقضية جيش الرب للمقاومة، في بانغي. وقد مثل المؤتمر مناسبة هامة لتعزيز التنسيق من أجل دعم الجهود الإقليمية في مواجهة جيش الرب للمقاومة. وسيساعد تنفيذ توصيات ذلك الاجتماع على التصدي لتهديد نشاط جيش الرب داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى امتداد المنطقة، وسيحسن ذلك أيضا عمليات التصدي الأمنية والاستجابة الإنسانية والإنمائية لأنشطة جيش الرب.

٩١ - ولا يزال القلق يساورني بشأن احتفاء القيادات السياسية في البلد، على النحو المشار إليه في تقريرتي السابق. وأجدد مناشدتي لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل توضيح ظروف تلك الحوادث وكفالة سلامة القادة السياسيين - العسكريين الذين انضموا إلى العملية السلمية والمقيمين حاليا في بانغي، وذلك تمشيا مع قرار لجنة المتابعة المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل، الذي جرى توقيعه في ليرفيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩٢ - ويتعين اتخاذ إجراءات لمعالجة ممارسة الإفلات من العقاب التي لا تزال من السمات البارزة لانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولمكافحة الفساد الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأشيد بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ توصيات لجنة المتابعة المتعلقة بالحوار السياسي الشامل، وأشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لمعالجة المشاكل المعلقة.

٩٣ - وأود أن أعرب عن تقديري للإسهامات المشكورة للشركاء الإقليميين والدوليين في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، علاوة على الشركاء الثنائيين.

٩٤ - وأنا سعيد بالتقدم المحرز في عملية تكامل المكتب المتكامل لبناء السلام والفريق القطري. إذ تؤدي الموامة الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة في كل مجال من المجالات الإنسانية والإنمائية والسياسية إلى تعزيز أنشطة كل وكالة وصندوق وبرنامج، علاوة على

أنشطة المكتب المتكامل لبناء السلام، وتتيح أيضا إمكانية إنجاز المزيد من الخدمات بصورة فعالة ضمن جهودنا المشتركة الرامية إلى ترسيخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٥ - وسينقضى أجل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونظرا إلى الدور القيادي الذي يطلب إلى المكتب أدائه في عملية المصالحة، وإلى ضرورة استمرار دعم الأمم المتحدة المتكامل لمواجهة لتحديات بناء السلام التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي أعقاب مشاورات جرت بين ممثلي الخاص وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أقرها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2009/5)، لمدة سنة أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسيواصل المكتب المتكامل، في السنة القادمة، تنفيذ مهام ولايته في إطار متكامل وتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية والأطراف جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز بوجه خاص على عملية المصالحة، بوسائل تشمل إكمال العملية الانتخابية، وإحراز تقدم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة على امتداد إقليمها الوطني، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٩٦ - وأخيرا، أود أن أشيد بموظفي المكتب المتكامل لبناء السلام، تحت قيادة ممثلي الخاص، ساهلي - ويرك زيودي، وتقديري لمكتب الأمم المتحدة القطري بأكمله، على جهودهم المبذولة دعما لبناء السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.